

Distr.: General
10 May 2021
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وعن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد. واتخذ المجلس القرار 2531 (2020)، الذي جدد فيه ولاية البعثة المتكاملة وأوصى بتعزيز الدعم المقدم إلى القوة المشتركة.

2 - ويتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة منذ التقرير المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1074)، بما يشمل تقديم الدعم الدولي للقوة المشتركة وتنفيذ الاتفاق التقني الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية في شباط/فبراير 2018. ويسلط التقرير الضوء أيضًا على التحديات التي تواجهها القوة المشتركة وعلى تنفيذ دول المجموعة الخماسية إطارا لامتثال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأخيرا، وعلى نحو ما طُلب في قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، يتضمن التقرير تقييما لتنفيذ الفقرة 13 من القرار 2391 (2017)، بما في ذلك فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتوقعات قيام الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية والقوة المشتركة بتعزيز استقلاليتهما وإنشائهما نظام مشتريات خاص بهما.

3 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتدهور في الحالة الأمنية في منطقة الساحل، مع استمرار الهجمات الإرهابية المعقدة على مواقع قوات الدفاع والأمن الوطنية والإقليمية، ولا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما، حيث تتلاقى حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ولا تزال منطقة الحدود الثلاثية تشكل البقعة الساخنة الرئيسية، على الرغم من الضغط الذي تمارسه عمليات مكافحة الإرهاب والاقتتال الداخلي بين الجماعتين المسلحتين الإرهابيتين الرئيسيتين، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وتسجَّل زيادة في الهجمات على المدنيين، بما في ذلك ضد السلطات





المحلية والشخصيات الدينية. وتشهد المناطق الغربية من النيجر خسائر متزايدة في الأرواح في صفوف المدنيين في عام 2021. فقد قتل ما لا يقل عن 300 شخص في ثلاثة هجومات كبيرة في عام 2021، بما في ذلك في الهجوم الأحدث الذي وقع في 21 آذار/مارس في منطقة تيليا، والذي قتل فيه ما لا يقل عن 137 شخصا. وازدادت وتيرة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، ولا سيما في وسط مالي ومنطقة تيلابيري الجنوبية الغربية في النيجر. وفي الوقت نفسه، يستمر عدد عمليات الابتزاز المالي للسكان في الارتفاع، ولا سيما في مالي والنيجر. ولئن كان تعزيز العمل العسكري الإقليمي يهدف إلى عكس اتجاه ميزان القوى في منطقة ليبتاكو – غورما، فإن خطر حدوث المزيد من زعزعة الاستقرار والقلق إزاء انتشار التهديد الأمني إلى الجنوب وإلى ساحل غرب أفريقيا حقيقيان.

4 – واستمرت النزاعات بين القبائل في زيادة تعقيد البيئة الأمنية التي تعمل فيها القوة المشتركة. وتتفاقم ديناميات النزاع المحلي، التي تستخدمها الجماعات المسلحة المحلية والمنظمات الإرهابية في كثير من الأحيان، بسبب تسارع في الضغوط على الموارد ناجم عن تغير المناخ والضغوط الديمغرافية، لا تفلح التنمية الاقتصادية أو إجراءات التكيف في التخفيف من حدته. وتؤدي الأزمات المركبة إلى تدمير المنطقة، مما يعرض الملايين للخطر. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن 6,8 ملايين شخص يعانون في عام 2021 من انعدام الأمن الغذائي في بلدان المجموعة الخماسية. ويرخي خطر المجاعة الآن بثقله في بوركينا فاسو. ومنذ عام 2018 أيضا، ارتفع عدد النازحين داخليا في منطقة ليبتاكو – غورما بمقدار عشرين مثلا. وفي دول المجموعة الخماسية، كان ثمة ما يقارب 2.2 مليون شخص من النازحين داخليا وأكثر من 000 880 من اللاجئين. وظل التشريد الواسع النطاق يؤثر في قيام الدولة بتوفير الخدمات وفي توافر الموارد الطبيعية، مما يزيد من حدة التوترات والنزاعات الاجتماعية.

ثانيا – تفعيل القوة المشتركة

5 – في القطاع الغربي بين مالي وموريتانيا، أبلغت القوة المشتركة عن استمرار وجود جماعات مسلحة إرهابية حول غابة واغادو. وأبلغت أيضا عن وقوع اشتباكات متفرقة بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن وقوع اشتباكات فتاكة في تلك المنطقة بين الصيادين التقليديين والجماعات المسلحة الإرهابية.

6 – وأبلغت القوة المشتركة عن نشاط للجماعات المسلحة في الجزء الجنوبي من القطاع الشرقي الواقع بين النيجر وتشاد. وفي الجزء الشمالي من القطاع الشرقي، أفيد بأن الحالة كانت أكثر هدوءا مما كانت عليه في مناطق أخرى لعمليات القوة. وعلى الرغم من أن كتيبتي القوة المتمركزتين في مادما (النيجر) ووور (تشاد) تواجهان تحديات خاصة مرتبطة بأنشطة المتجرين وعناصر الجماعات المسلحة المتمركزة في ليبيا، فإن الدوريات التي تسيرانها تعطل تدفق الاتجار غير المشروع، بما في ذلك عن طريق إعاقة تنقل المتجرين وغيرهم من قطاع الطرق المسلحين إلى حد بعيد.

وفي القطاع المركزي بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، أبلغت القوة المشتركة عن قدر من الراحة نتيجة للإجراءات المنسقة التي اتخذتها القوات في الميدان، وهي القوة المشتركة، والقوات الوطنية وعملية بارخان، التي انضمت إليها قوة تاكوبا. وأبلغت القوة المشتركة عن توقف في سلاسل الإمداد اللوجستي للجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تناقص في صفوفها. غير أن القطاع المركزي لا يزال مركز أنشطة الجماعات

الإرهابية المسلحة في مناطق عمليات القوة المشتركة. ويتطور وجود الجماعات المسلحة الإرهابية بسرعة في منطقة عمل تبلغ مساحتها عدة آلاف من الكيلومترات المربعة. وأصبحت المنطقة مسرحا للاشتباكات المتكررة بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يأخذ بالضعف ولم يعد في وضع يتيح له الهجوم على المعسكرات كما حدث في عام 2019، فإنه لم يختف. وتواصل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين اكتساب الزخم من خلال توسيع نفوذها الإقليمي وتوطيد تنظيمها. وفي الوقت الراهن، تعمل الجماعة على زعزعة استقرار وسط مالي وأطرافها الشمالية، فضلا عن الحدود الشمالية لبوركينا فاسو، وهي تشكل الخطر الأكبر.

ألف - العنصر العسكري

7 - خلال فترتي الإبلاغ السابقة والحالية، نفذت عمليتان رئيسيتان في القطاع المركزي، بالتنسيق مع عملية بارخان، بهدف تحسين الحالة الأمنية. وانتهت عملية ساما 2، التي بدأت في 1 آب/أغسطس 2020 بهدف تعزيز السيطرة على المنطقة التي جرى تأمينها خلال عملية ساما 1، التي انتهت في 31 كانون الثاني/يناير 2021. واستهدفت العملية أيضا بناء الثقة بين القوة المشتركة والسكان المدنيين، وتيسير العودة التدريجية للقوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية وتمكين المشاريع المدنية العسكرية المشتركة. ولكن لم يعد إلى المنطقة إلا عدد قليل من ممثلي الحكومات. وبدأت المرحلة الهجومية من عملية ساما 2 في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 واستمرت حتى بداية كانون الثاني/يناير 2021، وعُززت بنشر الكتيبة التشادية الثامنة في أوائل آذار/مارس 2021.

8 - وخلال عملية ساما 2، تعرضت قاعدة بوليكيسي (مالي) للهجوم في عدد من المناسبات ووقع هجوم كبير في 24 كانون الثاني/يناير 2021، مما يدل على أن الجماعات المسلحة الإرهابية، وإن كانت تتسم بعدم التنظيم والضعف وتخسر الأرض في كثير من الأحيان، فهي لا تزال مصممة على مواصلة قتالها. وخلال الحملة العسكرية، أبلغت القوة المشتركة عن دينامية قوية للصراعات على السلطة بين الجماعات المسلحة الإرهابية بشأن النفوذ والسيطرة على الأراضي وأشارت إلى أن هذه الدينامية سوف تستمر على الأرجح. وفي آذار/مارس 2021، أطلقت القوة عملية ساما 3، التي تستهدف تعزيز وتوطيد نتائج عملية ساما 1 وعملية ساما 2.

9 - وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة، قدرت قيادة القوة المشتركة أن عملية ساما 1 وعملية ساما 2 أحدثتا أثرا إيجابيا ملحوظا. وتساعد العمليات في مواصلة الضغط على الجماعات المسلحة والإرهابية وتعزيز الثقة بين القوة والسكان المدنيين. وتبلغ القوة المشتركة أيضا عن تزايد التعاون بين وحداتها والسكان.

10 - ونُشرت الكتيبة التشادية الثامنة التابعة للقوة المشتركة، المؤلفة من 200 1 عنصر، في منطقة الحدود الثلاثية في بداية آذار/مارس 2021. وتمركزت الكتيبة في تايرا، على بعد 160 كيلومترا شمال غرب نيامي، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. كما أن مدينة تايرا هي الموقع الذي ستقام فيه قاعدة اللوجستيات التابعة للقوة المشتركة في المستقبل لإمداد عملياتها في منطقة ليبتاكو - غورما. وبذلك يصل العدد الكلي لقوات القوة المشتركة إلى 534 5 جنديا، يقوم 305 جنود منهم بتأمين مراكز القيادة الأربعة المتعددة الجنسيات. غير أنه يتعين رصد أثر تطور الحالة في تشاد على مشاركة البلد في منطقة الساحل عن كثب.

11 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة المشتركة وشركاؤها، مثل عملية بارخان، وقوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة، التنسيق فيما بينها من خلال الاجتماعات المشتركة والتبادلات الثنائية. واستمرت أيضا اجتماعات التنسيق العملياتي على أساس شهري لتبادل التقييمات بين جميع القوات الشريكة.

باء – عنصر الشرطة

12 – كان ثمة تقدم بطيء في تشغيل عنصر الشرطة، لا سيما فيما يتعلق بوحدات التحقيق الخاصة. وفيما يتعلق بوحدات الشرطة العسكرية، نشر 13 دركيا لكل وحدة داخل كتائب كل منها، بالإضافة إلى 11 دركيا في الكتيبة التشادية الثانية، وهم يؤدون مهامهم عموما. وفيما يتعلق بالكتيبة الأخيرة، هناك معدات محددة في الطريق إليها وهي على وشك النشر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التدريب السابق لنشر ثلاث وحدات جديدة من الشرطة العسكرية، وفي الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2021 في تدريب الوحدات المخصصة للكتيبتين الماليتين في غوما كورا، مالي؛ وفي الفترة من 8 إلى 12 آذار/مارس في تدريب الوحدات المخصصة لبوليكيسي؛ وفي الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2021 في تدريب الوحدات المخصصة للكتيبة التشادية في وور.

13 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مساعدة القوة المشتركة في تعزيز عنصر الشرطة التابع لها من خلال وضع برنامج تدريبي متخصص. وقامت القوة المشتركة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)/المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (الأفريبول)، والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بصورة مشتركة بوضع برنامج تدريبي متخصص لعنصر الشرطة، استهل العمل به في تموز/يوليه 2020 وأقر خلال حلقة عمل نظمت في نيامي في الفترة من 16 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأعقبه تنفيذ أول برنامج تدريبي تجريبي في نواكشوط في الفترة من 22 إلى 26 آذار/مارس 2021.

جيم – الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

14 – من أجل تعزيز تنسيق أنشطة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أنشأت كل دولة عضو في المجموعة لجنة تنسيق وطنية تتكون من خبراء من قطاعات الحوكمة، والتنمية والأمن. وتعمل لجان التنسيق الوطنية تحت سلطة الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق ورصد تنفيذ إطار التعاون بين الدول الأعضاء في منطقة الساحل.

15 – وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية في جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن. وفي الفترة من 16 إلى 19 آذار/مارس 2021، عقدت في نواكشوط حلقة عمل شارك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان لفائدة رؤساء قوات الأمن من بلدان المجموعة الخماسية وكبار مسؤوليها بشأن التنوع الجنساني باعتباره أحد العوامل الدافعة للتغيير، وفقا لخطة عمل المجموعة الخماسية لزيادة عدد النساء في الزي العسكري في قطاعي الدفاع والأمن في المنطقة. وتواصل مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعوة إلى زيادة ترشيح النساء لشغل الرتب العليا العسكرية والشرطية، مع الإشارة إلى أهميتهن في تمكين القوات المسلحة من الوفاء بولاياتها بفعالية،

من خلال جملة أمور من قبيل توفير منظورات إضـــافية في تخطيط العمليات واتخاذ القرارات الأســـاســـية، لا ســيما فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على المدنيين، وخاصـــة النســاء والفتيات، وكذلك زيادة مســتويات الوصـول إلى المجتمعات المحلية، ومن ثم تعزيز حماية المدنيين. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت الأمانة التنفيذية بذل جهودها لوضـع اسـتراتيجية إقليمية لحماية المدنيين في بلدان المجموعة الخماسـية بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تنظيم حلقة عمل مخصصة في مالي مع القوة المشتركة في الفترة من 23 إلى 26 تشـرين الثاني/نوفمبر 2020 لإغناء الاسـتراتيجية الإقليمية لحماية المدنيين التي ستوضـع في المستقبل وللتواصل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطات المحلية والتقليدية والمجتمع المدني.

دال - المصاعب والتحديات

16 - ظلت القوة المشـتركة تواجه تحديات كبيرة لقدراتها التشـغيلية واللوجسـتية فيما يتعلق بتوفير الإمدادات لقواتها، وهي مشكلة تردت بسبب الافتقار إلى وسائل النقل المناسبة. وبصـورة أعم، ظل نقص المعدات شاغلا يوميا حدّ من كفاءة وعمليات القوات المنتشرة في الحاميات، وكذلك أضر بالمعنويات. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن وصـــول الكتيبة التشـــادية المؤلفة من 200 1 جندي مثّل إشـــارة إيجابية للغاية، اضـــطر الجنود التشـــاديون إلى قطع أكثر من 000 2 كيلومتر مع معداتهم، من نغويغمي إلى نيامي، وتعرضـــوا خلال ذلك لصـــعوبات لوجسـتية، لا سـيما فيما يتعلق بالإمداد بالوقود وتعطل بعض المعدات العسـكرية. وبالمثل، ظلت القدرات الطبية والقدرات المتعلقة بإجلاء المصابين تشكل تحديا في جميع القطاعات.

17 - ولا تملك القوة المشـــتركة قدرة جوية، رغم أن هذه القدرة لا تزال حاســـمة في التنفيذ الفعال لجهود مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، من شـأن وجود نظام شـامل للاسـتخبارات أن يعود بالفائدة على القوة. وفي هذا الصدد، من المتوخى اقتناء أجهزة استشعار ومعدات مراقبة، مثل الرادارات الأرضية القصيرة المدى أو الطائرات المسيرة من دون طيار، في إطار التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي.

ولكي تحقق القوة المشـتركة أهدافها، يتسـم التنسـيق الفعال مع مختلف القوات في الميدان بالأهمية البالغة، إضـــافة إلى تعزيز الحوار وتبادل المعلومات الاســـتخباراتية على الصـــعيد المحلي. ويجب على الوحدات من مختلف العمليات أن تعزز تعاونها الاستخباراتي من أجل التوصل إلى فهم مشترك للحالة، لا سيما عندما تتمركز في موقع مشترك، كما هو الحال في غاو، مالي.

ثالثا - تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنســان والقانون الدولي الإنســاني الخاص بالقوة المشتركة وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

18 - واصـــلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي ومفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان رصـــد حالة حقوق الإنســـان فيما يتعلق بالعمليات التي تضـــطلع بها القوة المشـتركة. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، وُثّقت عدة حوادث تتصـل بالأمن ترقى إلى مسـتوى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر. وقد أثبتت المسؤولية المباشرة للقوة في عدد من الحوادث.

19 - وخلال شهر شباط/فبراير 2021، قامت الكتيبة التشادية التابعة للقوة المشتركة المتمركزة في وور، بإلقاء القبض على 36 شخصا، من بينهم 27 شخصا يشتبه في أنهم قاصرون، أثناء الدوريات الاعتيادية. وفي 13 شباط/فبراير، سلمت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة التشادية القصّر إلى وزارة حماية المرأة والطفولة. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشاد بمتابعة القضية عن كثب.

20 - وفي 4 آذار/مارس، راقبت المفوضية في نيما، موريتانيا، محاكمات جنديين سابقين من جنود القوة المشتركة، وجهت لأحدهما تهمة القتل العمد وللآخر تهمة الاغتصاب. وأدين المتهم بارتكاب جريمة القتل العمد بموجب المادة 271 من القانون الجنائي الموريتاني وحكم عليه بالإعدام بموجب المادة 280 من القانون الجنائي. وخفف الحكم إلى السجن المؤبد لأن موريتانيا كانت قد أوقفت استخدام عقوبة الإعدام منذ عام 1987. وفيما يتعلق بقضية الاغتصاب، أدين الجاني المتهم بارتكاب الجريمة بموجب المادة 309 من القانون الجنائي الموريتاني وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات.

21 - وفي 28 آذار/مارس 2021، أُعلمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقوة بعدة ادعاءات بوقوع أعمال عنف جنسي (بما في ذلك ثلاث حالات اغتصاب، واحدة منها لفتاة قاصر) في الفترة من 15 إلى 27 آذار/مارس، يزعم أن جنودا من الكتيبة التشادية الثامنة التابعة للقوة المشتركة في تيرا، النيجر كانوا ضالعين فيها. ونفذت القوة على الفور عددا من التدابير، وفقا للإجراءات المتعلقة بإجراء التحقيقات الداخلية، في إطار الامتثال. وشملت التدابير، على وجه الخصوص، إنشاء لجنة تحقيق داخلية في 30 آذار/مارس وإيفاد وفد في 31 آذار/مارس، بقيادة قائد القطاع المركزي، لإعطاء تعليمات للقوات في تيرا والاجتماع بسلطات المقاطعات وقادة المجتمعات المحلية سعيا إلى طمأنة السكان المحليين. وشرعت أيضا لجنة حقوق الإنسان في النيجر في إجراء تحقيق وأصدرت بيانا في 2 نيسان/أبريل أكدت فيه، في جملة أمور، حالات الاغتصاب الثلاث. وفي 3 نيسان/أبريل، أصدرت القوة بيانا أكدت فيه التقارير عن العنف الجنسي وأعلنت عن سلسلة من التدابير، بما في ذلك فتح تحقيق في ضلوع أفراد من القوة وما تلا ذلك من إجراءات تأديبية وقانونية بحقهم، حسب الاقتضاء، في إطار الاستجابة للتقارير. وفي اليوم نفسه، أصدرت السلطات التشادية بيانا مماثلا. وتواصل المفوضية، في إطار دعمها المستمر لتنفيذ القوة لإطار الامتثال الخاص بها، دعم القوة بالرصد المستمر؛ وتنفيذ التدابير الوقائية والعلاجية؛ وتقديم أشكال أخرى من المساعدة التقنية إلى القوة، حسب الحاجة.

22 - وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصلت القوة المشتركة إحراز تقدم في تفعيل إطارها الخاص بالامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق إنشاء عدة آليات داخلية تساعد على تعزيز قدرتها على الامتثال للقانون الدولي في سياق تنفيذ عملياتها. وتشمل الآليات، على وجه الخصوص، خلية تتبع الإصابات والحوادث وتحليلها، التي بدأت عملها رسميا في باماكو في 27 كانون الثاني/يناير 2021؛ وممارسة إرسال رسائل إذاعية قبل العمليات إلى جميع وحدات التدخل بشأن التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ ومراقبة إلقاء القبض على المحتجزين والاحتفاظ بهم ونقلهم.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة 28 تقييما للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بناء على طلبات لتقديم الدعم العملياتي من الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة، أسفرت عن توصية بتقديم الدعم. وفي إطار تقييمات المخاطر، حُدّد عدد من تدابير التخفيف، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ إطار الامتثال الخاص بالقوة، وذلك بهدف الحد من المخاطر المحددة وإبلاغ القوة بها لضمان الامتثال الكامل لمبادئ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وشملت

التدابير (أ) التنفيذ الفعال لإجراءات التشـــغيل الموحدة المتعلقة بالتحقيقات الداخلية، التي بدأ العمل بها فيما يتعلق بسـلسـلة انتهاكات حقوق الإنسـان التي أُبلغت بها القوة (بما في ذلك الانتهاكات الواردة في التقارير العامة)؛ (ب) وضـع الصـيغة النهائية للوثائق الإطارية الأسـاسـية، ولا سـيما بشـأن اسـتخدام الألوية أثناء العمليات المشـــتركة؛ (ج) تقاســـم قوائم أفراد الكتائب العاملة تحت قيادة القوة لأغراض الفحص؛ (د) تبادل المعلومات عن الحوادث التي أثرت على المدنيين أثناء العمليات. وقد أتاح تعيين مركز تنسـيق من قبل القوة وتقديم الاستبيان المطلوب بصورة منتظمة قبل تقديم طلبات الدعم إمكانية التعجيل في تجهيز الطلبات.

24 - ولا يزال التحدي المســـتمر الذي يطرحه وجود خطوط قيادة مزدوجة للكتائب المعارة إلى القوة المشـتركة قائما. ولا تزال الصـعوبات في التمييز بين العمليات التي تجري بصـفة وطنية والعمليات التي تنفذ تحت قيادة القوة تخلف عواقب سـلبية في تحديد المسـؤولية عن الحوادث التي يتعرض لها المدنيون وغيرها من حالات الانتهاكات الجسـيمة لحقوق الإنسـان، لا سـيما في العمليات العابرة للحدود. وقد حُدّد إنشـاء آلية ”لتفادي التضـارب“ تشـمل شـعبة حقوق الإنسـان والحماية التابعة للبعثة، وفريق مشـروع إطار الامتثال التابع للمفوضـية، والقوة المشـتركة وقيادات البلدان الخمسـة باعتباره حلا يتيح تبادل المعلومات وزيادة وضـوح الحالات. وعلى الرغم من أن معظم الوحدات تنظم دورات توعية قبل نشـر قواتها، فقد اعتبر من الضـروري أيضـا زيادة التدريب المصـمم خصـيصـا لبناء القدرات والتوعية فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنسـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قبل وأثناء تنفيذ العمليات المشتركة، ولا سيما من خلال تدريب المدربين.

رابعا - الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة

ألف - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

25 - واصـلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجسـتي للكتائب السـبع العاملة تحت قيادة القوة المشـتركة ضـمن إطار ولايتها. وقد ورد طلبان يتعلقان بالوقود، والزيوت ومواد التشـحيم وإجلاء المصـابين في الفترة من 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 30 آذار/مارس 2021 وتلتهما التقييمات المطلوبة في إطار سياسـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان. ومن حيث متوسـط وقت الاسـتجابة، تمكنت البعثة المتكاملة من التقيد بمدة الأيام الـ 14 المنصـوص عليها في الاتفاق التقني المبرم بين المجموعة الخماسـية والأمم المتحدة والمفوضـية الأوروبية، إلا فيما يتعلق بالوقود، الذي كان يحتاج إلى وقت أطول للشـراء لأنه لا يدرج إلا بكميات صـغيرة جدا في عقد الوقود الموحد الذي تسـتعين به البعثة المتكاملة، ولم تكن الكمية المشـتراة كافية لتلبية طلبات القوة. وقد لبيت حتى اليوم جميع الطلبات المقدمة من القوة.

معلومات مستكملة عن طلبات مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية الواردة من الوحدات

26 - في 10 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، تلقت البعثة المتكاملة خطة الدعم الفصـلية للقوة المشـتركة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، التي شملت كمية 0,6 مليون لتر من الوقود ومواد التشـحيم، بلغت قيمتها 0,7 مليون دولار؛ ويمثل هذا معدل تحصـيل واسـتهلاك بنسـبة 100 في المائة من خطة الدعم الفصـلية. ووافقت البعثة على الخطة وعلى الطلبات المحددة، التي تخضـع لتقييم للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وبمراعاة اعتبارات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

27 - وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، قدمت القوة المشتركة خطة الدعم الفصلية الخاصة بها للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2021. ويرد في الجدول أدناه موجز لكميات الأصناف الواردة في الخطة ومواقع استلامها حسب الصنف.

مواقع الاستلام والأصناف المطلوبة في خطة الدعم الفصلية (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس)

المكان	*مجموعات حصص الإعاشة الميدانية (مجموعة)*	*الوقود (لتر)*	*المياه (لتر)*	*الزيوت 50 (لتر)*	*مواد التشحيم (كيلوغرام)*	*مواد التبريد (لتر)*
باماكو	-	474 300	-	7 000	720	720
غاو	-	60 000	--	1 000	120	120
سيفاري	-	80 000		1 000	120	120
المجموع	-	**614 300**	-	**9 000**	**960**	**960**

معلومات مستكملة عن عملية تحديد المقاولين لشراء مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية وتسليمها للوحدات العاملة خارج مالي

28 - بموجب القرار 2531 (2020)، عُزّزت ولاية البعثة لتقديم الدعم إلى القوة المشتركة وسُمح للبعثة بالتعاقد مع شركات خاصة لتسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى الوحدات العاملة خارج مالي ضمن إطار عمليات القوة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة المتكاملة سلسلة من المشاورات مع القوة والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية. ووفرت المشاورات التوجيه الاستراتيجي الذي وجه الخبراء من كل من البعثة المتكاملة والقوة إلى جمع وتنظيم المعلومات الرئيسية لإعداد بيانات الاحتياجات التي تحدد تفاصيل الخدمات المطلوبة من المتعاقدين المحتملين. وينبغي أن يكون المتعاقدون قادرين على إيصال مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى أقرب موقع ممكن من منطقة عمليات وحدات القوة وإدارة المخاطر الأمنية المرتبطة بذلك في نفس الوقت.

29 - وكان هناك تواصل كبير لتسهيل نشر واسع النطاق للدعوة إلى تقديم بيانات التعبير عن الاهتمام بتقديم الخدمات المطلوبة، بما في ذلك من خلال بلدان المجموعة الخماسية. ولا تزال عملية الشراء المتعلقة بمواد الدعم المعيشي الاستهلاكية جارية حاليا. ومن المتوقع أن تمنح العقود بحلول حزيران/يونيه 2021 وأن تبدأ الخدمات بعد فترة من ذلك تقدر بما يراوح بين شهر وثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة المتكاملة دعم القوة المشتركة على أساس نموذج الدعم الحالي إلى حين وضع الترتيبات الجديدة موضع التنفيذ.

معلومات مستكملة عن الهندسة وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

30 - لم يحدث أي تقديم للدعم الهندسي أو إجلاء للمصابين ونقلهم خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من أن القدرة أتيحت وفقا للعمليات المخطط لها من قبل القوة المشتركة.

معلومات مستكملة عن جهود تعبئة الموارد

31 - خصص الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 10 ملايين يورو لأغراض تقديم البعثة المتكاملة الدعم للقوة المشتركة. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، صرف الاتحاد الأوروبي الشريحة الثانية البالغة 5 ملايين

يورو (6,1 ملايين دولار). وتلقت البعثة المتكاملة نتيجة لذلك ما مجموعه 10 ملايين يورو (ما يعادل 12,3 مليون دولار).

32 - وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 7 ملايين يورو إضافية (8,5 ملايين دولار) لتغطية تكاليف الدعم الموسع المقدم إلى القوة المشتركة حتى شباط/فبراير 2022. وبالنظر إلى أن فترة العقد ستستمر لمدة عام عند التوقيع، وفي غياب أي إشارة إلى الدعم المالي بعد شباط/فبراير 2022، سيكون من المهم ضمان تواؤم التمويل مع فترة العقد.

33 - ويعتمد الدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة حتى الآن على أموال مقدمة من الاتحاد الأوروبي. وفي حين أن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد جدير بالثناء، فإن الاعتماد على التبرعات المالية لا يزال يثير المشاكل فيما يتعلق بالقدرة على التنبؤ ومن ثم استدامة الحصول على الموارد.

باء - الدعم المتعدد الأطراف

34 - في 15 و 16 شباط/فبراير، عقد مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في انجامينا، تشاد. ورحب مؤتمر القمة، الذي شهد لأول مرة مشاركة زعماء آخرين من غرب أفريقيا، مثل رئيس غانا، نانا أكوفو أدو، ورئيس السنغال، ماكي سال، بجهود قوات الدفاع والأمن الإقليمية. ودعا مؤتمر القمة، في معرض إشادته بمساهمة عملية بارخان، إلى زيادة التعاون بين القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد. ودعا أيضا إلى ولاية بموجب الفصل السابع للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وإلى إنشاء مكتب مخصص تابع للأمم المتحدة يقدم الدعم إلى القوة المشتركة. ورحب مؤتمر القمة أيضا بمساهمة السنغال بمبلغ بليون فرنك أفريقي (1,8 مليون دولار) في تفعيل القوة المشتركة. وفي 16 شباط/فبراير، وعلى هامش مؤتمر القمة، عيَّن أعضاء الائتلاف من أجل الساحل دجيمت أدوم من تشاد ممثلا ساميا للائتلاف.

35 - وفي 2 آذار/مارس، عقد الائتلاف اجتماعا لاستعراض البيان المعتمد في مؤتمر قمة انجامينا ومناقشة سبل المضي قدما، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرة القوات المسلحة الوطنية والقوة المشتركة، ونشر الخدمات الحكومية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والإجراءات الإنمائية. وفي 10 آذار/مارس، عقد الائتلاف اجتماعا وزاريا لتقييم الحالة في منطقة الساحل. وأعقب ذلك اجتماع وزاري ثان لوزراء الخارجية، في 19 آذار/مارس 2021، اعتمد خلاله الائتلاف خريطة طريق تحدد أهم الإنجازات الواضحة فيما يتعلق بالأهداف المشتركة لأعضاء الائتلاف في منطقة الساحل، بما في ذلك تفعيل "الزيادة الكبيرة في النشاط على الصعيدين المدني والسياسي" التي دُعي إليها في مؤتمر قمة انجامينا. وقد أشاد أعضاء الائتلاف بالإجماع بخريطة الطريق باعتبارها فرصة لوضع تعريف "للزيادة الكبيرة في النشاط على الصعيدين المدني والسياسي" في الممارسة العملية.

36 - وفي 2 نيسان/أبريل، أكدت وزيرة القوات المسلحة الفرنسية ونظيراها الإستوني والتشيكي القدرة العملياتية الكاملة لقوة تاكوبا خلال زيارة مشتركة إلى مالي. وقوة تاكوبا، التي بدأت عملها في 27 آذار/مارس 2020 بمبادرة من فرنسا، تشكل جزءا من عملية بارخان وكانت قد نشرت في أحدث عمليتين كبيرتين تقوم بهما، هما عملية بوراسك وعملية إكليبس. وهي تتكون من عدد من القوات الخاصة من الدول الأعضاء الأوروبية يقوم بتدريب الوحدات المالية وتقديم المشورة لها ومرافقتها في القتال في منطقة ليبتاكو - غورما. وفي

غاو وميناكا (مالي)، اضطلعت القوات الإستونية والتشيكية والسويدية بعمليات يومية لدعم الوحدات المالية. وبدأت إيطاليا بنشر قواتها، وتعتزم بلدان أخرى الانضمام إلى قوة تاكوبا في الأشهر المقبلة.

جيم - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

37 - منذ صدور قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي، خلال دورته الثالثة والثلاثين في شباط/فبراير 2020، وبالتشاور مع وزارات دفاع بلدان المجموعة الخماسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، القاضي بوضع إطار لنشر قوة تابعة للاتحاد الأفريقي تتألف من 000 3 جندي لتعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، تتواصل الجهود لوضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات وعمليات نشر القوات. وتعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي على إجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة. وفي غضون ذلك، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إجراء مناقشات بشأن اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف العنيف.

38 - وفي 8 و 9 شباط/فبراير، ترأس الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، اجتماعا للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في سياق يتسم باستمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي تسببت في تأخيرات في تنفيذ البرنامج، في حين اضطر الشركاء المنفذون إلى تقليص حضورهم في الميدان. وأتاح الاجتماع فرصة لتقييم وإبراز التقدم المحرز في مختلف ركائز العمل، والتفكير في سبل ووسائل لتحسين النتائج في الميدان. وستواصل كيانات الأمم المتحدة إشراك كيانات إقليمية، مثل المجموعة الخماسية، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وسلطة منطقة ليبتاكاو - غورما وغير ذلك من الكيانات، لمواءمة الاستراتيجية مع أولوياتها وخططها. وتنعكس تلك العناصر المختلفة في خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية لعامي 2021 و 2022.

خامسا - تقييم نموذج الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة

39 - طلب مجلس الأمن في قراره 2531 (2020) إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المقدم في نيسان/أبريل 2021 تقييما لتنفيذ الفقرة 13 من القرار 2391 (2017)، بما في ذلك فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتوقعات قيام الأمانة التنفيذية والقوة المشتركة بتعزيز استقلاليتهما وإنشائهما نظام مشتريات خاص بهما. وقد أجرت الأمانة العامة هذا التقييم بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين ويرد أدناه موجز لنتائجه الرئيسية.

ألف - الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة وتنفيذ الآلية الثلاثية

40 - لئن كان الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة يشكل إضافة إلى الدعم الثنائي والمساهمات المباشرة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الكتائب، فهو يساهم في نجاح عمليات القوة المشتركة. واعتبرت القوة المشتركة وشركاؤها الدعم اللوجستي والتشغيلي المقدم من البعثة أساسيا. وعلى وجه الخصوص، اعتبر أن توفير مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية يشكل عاملا حاسما في زيادة أنشطة القوة واستدامتها. وأبرزت

القوة وشـــركاؤها أيضـــا تقديرهم لعمليات الإجلاء الطبي التي قامت بها البعثة المتكاملة لجنود القوات داخل مالي. وحثت القوة البعثة المتكاملة والشركاء الآخرين على مواصلة التنسيق الحالي وتجميع القدرات اللوجستية والعملياتية والتقنية والمالية.

41 - بيد أن عدة تحديات تعوق قيام البعثة المتكاملة بتقديم الدعم اللوجستـي والعملياتي. وقد أشـارت البعثة المتكاملة والشـركاء إلى أن القوة المشـتركة تفتقر على ما يبدو في بعض الحالات إلى القدرة على الوصـول إلى مواد الدعم المعيشـــي الاســتهلاكية المســلمة من نقاط التجميع المحددة داخل مالي. وفي حالات أخرى، تلقت البعثة المتكاملة في تشـاد وموريتانيا تقارير عن تسـليم واسـتلام مواد الدعم المعيشـي الاسـتهلاكية ولكن دون وصـولها إلى الكتائب، مما يشـير إلى افتقار القوة إلى القدرة على قطع مسـافات طويلة لتسـليم الإمدادات. وفي حين تبينت صـعوبة ضـمان وصـول الدعم إلى الكتائب في إطار نموذج الدعم، فإن نموذج الدعم المعزز يمكن أن يتغلب على هذه الصـعوبة، لأن المتعاقدين التجاريين سـيكونون مسـؤولين عن تسـليم الإمدادات مباشـرة إلى الكتائب على أسـاس مواقع متفق عليها ومحددة من قبل القوة. ومن شـأن هذا النهج أن يسـاعد قائد القوة على ضـمان أن تحصـل جميع الكتائب المشـمولة بقيادته على الدعم اللازم للقيام بعملياتها. وعلى سـبيل المثال، تعاقدت القوة مع شركة في مالي تقوم باستلام المنتجات النفطية من باماكو وإرسالها إلى مواقع مختارة.

42 - ويقتضـــي الاتفاق التقني الذي وقعته الأمم المتحدة، والمفوضـــية الأوروبية والمجموعة الخماســـية في 23 شـــباط/فبراير 2018 وعدلته في 25 شـــباط/فبراير 2020 أن تقوم القوة المشـــتركة بتقديم طلبات دعم فصـلية بشـأن مواد الدعم المعيشـي الاسـتهلاكية التي تعتزم البعثة المتكاملة شراءها، مع تقديم توقعات مفصـلة بشـــأن الكميات المطلوبة لمدة ثلاثة أشـــهر. وأدت حالات التأخير المتكررة في تلقي هذه المعلومات إلى جعل توفير البعثة المتكاملة لمواد الدعم المعيشـــي الاســتهلاكية أمرا صــعبا في بعض الأحيان. ومن المهم أن تتخذ القوة الخطوات اللازمة لتحسـين عمليات التخطيط الداخلي فيها. وتكتســي هذه المســألة أهمية بالغة لأن الدعم الأوسع نطاقا الذي سيقدم من قبل مقاول تجاري في إطار نموذج الدعم المعزز يتطلب تخطيطا أكثر صرامة.

43 - وفي حين أن القرار 2531 (2020) يوسـع نطاق توفير مواد الدعم المعيشـي الاسـتهلاكية ليشـمل الوحدات العاملة خارج مالي، أعربت القوة المشـتركة عن الحاجة إلى مواصـلة تقديم الدعم العملياتي ليشـمل الدعم الهندسـي وإجلاء المصـابين والإجلاء الطبي إلى البلدان الأربعة المتبقية، لا سـيما بالنظر إلى ارتفاع عدد الهجمات في المنطقة الثلاثية الحدود بين بوركينا فاســـو ومالي والنيجر. ورأت القوة أن هذا التوســـيع الجغرافي للدعم الأسـاسـي الذي تقدمه البعثة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنشـاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مخصـص ومسـتقل يقدم للقوة المشـتركة الدعم اللوجسـتي والتشـغيلي الكامل، بما في ذلك في مجال النقل، فضلا عن الدعم التكتيكي والاستراتيجي.

باء - تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

44 - اعتُرف بأن سياسـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان تشـكل وسـيلة تأثير هامة لتحقيق تقدم في تنفيذ الدول المتلقية لدعم الأمم المتحدة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنسـاني. وتتسم السياسـة أيضـا بالأهمية في وضـع حقوق الإنسان وحماية المدنيين في مركز الدعم المقدم إلى القوة المشـــتركة، حيث يقوم موظفو مفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان في جميع البلدان الخمسة بتكييف تنفيذ السياسة مع خصوصيات القوة والبيئة الشديدة الخطورة التي تعمل فيها.

45 - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وعموما، أبرزت أيضا البعثة المتكاملة وشركاؤها أنه يجب على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، في سياق تنفيذ عمليات القوة المشتركة، أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، من خلال استخدام آلية أكثر كفاءة لضمان المزيد من الشفافية، والانضباط والمساءلة ردا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولاحظت البعثة المتكاملة وشركاؤها نقص المعلومات الواردة من القوة بشأن سير العمليات، بما في ذلك تأثيرها المحتمل على المدنيين، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالتحقيق المنتظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن عناصر من القوة ارتكبتها أو بالمتابعة المناسبة لتلك الانتهاكات. وأشار محاورو المجموعة الخماسية من الدبلوماسيين ومن القوة المشتركة إلى ضرورة مراعاة المعوقات التشغيلية المرتبطة بشكل رئيسي بالقيود المفروضة على تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب. وأبرز معظم المحاورين أن السياسة، التي تنطوي على بناء قدرات القوات الخاضعة لقيادة القوة المشتركة، ينبغي أن تُعتبر مسعى طويل الأجل.

46 - وقدم المحاورون عددا من التوصيات فيما يتعلق بالمضي قدما، بما في ذلك فيما يتعلق بتنسيق خطط التناوب فيما بين وحدات القوة المشتركة. وإضافة إلى ذلك، ولزيادة تعزيز قدرة القوة، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة أن تواصل إعداد وحداتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال إجراء التدريب والفحص الكافيين قبل النشر. وفي هذا الصدد، يقف مشروع إطار الامتثال على أهبة الاستعداد للمشاركة مع السلطات الوطنية لبلدان المجموعة الخماسية ولتقديم الدعم في مواءمة أساليب الاختيار والفحص التي تتبعها، بما في ذلك من خلال تقاسم أفضل الممارسات والمعايير المثبتة في المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

47 - وسيتطلب إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ البعثة المتكاملة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تنسيقا أقوى بين الشركاء، إلى جانب مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على رصد وتنفيذ السياسة وإطار الامتثال في الميدان.

جيم - آفاق تعزيز الأمانة التنفيذية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استقلالهما الذاتي وإنشاء نظام مشتريات خاص بهما

48 - يؤكد مجلس الأمن في قراره 2531 (2020) أن الدعم التشغيلي واللوجستي المقدّم من البعثة المتكاملة، وفقاً للشروط المنصوص عليها في القرار 2391 (2017)، هو تدبير مؤقت كفيل بأن يسمح للقوة المشتركة بأن تعزّز قدرتها على تنفيذ الولاية المنوطة بها. وإضافة إلى ذلك، ينص المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المؤرخ 8 آذار/مارس 2017 على أن بلدان المجموعة الخماسية مسؤولة عن دعم قواتها، من خلال سلسلة اللوجستيات الوطنية الخاصة بها. ويشمل هذا الدعم الإدارة والمالية، ونظم المعلومات والاتصالات، والمعدات، والدعم اللوجستي (المياه، والوقود والذخيرة)، والدعم الطبي، وأماكن الإقامة، والبنى التحتية، والفحص والتدريب. ولئن كان ثمة دور تؤديه البعثة المتكاملة وغيرها من الشركاء، فإن توفير الدعم يظل المسؤولية الرئيسية لبلدان المجموعة الخماسية.

49 - والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية مكلفة بتنفيذ مهام القيادة الإدارية والمالية للقوة المشتركة، وتغطية تكاليف الموظفين، والميزانية التشغيلية والاستثمارات. وفي أعقاب مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية الذي عقد في 6 شباط/فبراير 2018، أنشئ صندوق استئماني. وحتى الآن، تلقى الصندوق

تبرعات من رواندا (000 500 دولار)، والاتحاد الاقتصـــــادي والنقدي لغرب أفريقيا (حوالي 000 867 دولار)، والإمارات العربية المتحدة (10 ملايين يورو)، وتركيا (5 ملايين دولار). وتعهدت رواندا بتقديم شريحة ثانية قدرها 000 500 دولار، إضافة إلى مبلغ 100 مليون دولار تعهدت به المملكة العربية السعودية ومبلغ آخر قدره 20 مليون يورو تعهدت به الإمارات العربية المتحدة. وتواصـــل الأمانة التنفيذية الدعوة إلى صرف ما تبقى من الأموال المتعهد بها وإلى تقديم تعهدات جديدة.

50 - وعلى الرغم من أن الصندوق الاستئماني يخضع للسلطة الوظيفية للأمانة التنفيذية، التي فوضت بالقيام بدور الموظف المفوض بإعطاء الأذون، يوجد لدى الصـــندوق موظفوه الخاصـــون به ودليل داخلي محدد يحدد قواعد الإدارة على الصعد الإدارية والمالية والمحاسبية للصندوق. وتدير آلية الصندوق الاستئماني لجنةُ دعم ولجنة مراقبة. ولجنة الدعم هي هيئة متعددة الأطراف تعمل كصـــلة وصـــل بين القوة المشـــتركة والأمانة التنفيذية. ولجنة المراقبة مسؤولة عن التحقق من صحة الإجراءات المالية، وتقدم تقاريرها إلى وزير الدفاع للدولة التي تتولى الرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية، الذي يمارس السلطة فيما يتعلق بالميزانية، في حين يمارس الأمين التنفيذي السلطة المفوضة فيما يتعلق بالميزانية.

51 - وأكد أصحاب المصلحة في المجموعة الخماسية وشركاؤها أن لجنة الدعم مكنت من شراء معدات للقوة المشتركة (84 مركبة تبلغ قيمتها 11 مليون دولار - 42 شاحنة للأغراض العامة و 42 صهريجا لنقل الوقود والزيوت)، من خلال القيام بعمليات الشراء اللازمة، وهو ما أشاد شركاء المجموعة الخماسية بالشفافية التي اتسم بها. وأشار الشركاء إلى أن ذلك يشكل مؤشرا إيجابيا إلى أن المجموعة الخماسية اكتسبت استقلالية في إدارة الأمور الإدارية والمالية المرتبطة بالصندوق الاستئماني، بما في ذلك من خلال قدرتها على الاســتفادة من نظام المشـــتريات الخاص بها. وأُبرز أنه على الرغم من أن الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية تتمتع، بفضل الدعم المقدم من لجنة الدعم، بالقدرة القانونية والتقنية على شراء الوقود، والزيوت، وحصص الإعاشة الميدانية والمعدات للقوة، فإنها لا تملك حتى الآن الخبرة اللازمة فيما يتعلق بالهندسة وهي من ثم لا تقوم حاليا بتنفيذ أو تمويل المشاريع المتصلة بالمباني والبنية التحتية.

سادسا - ملاحظات

52 - منذ مؤتمر قمة باو الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020، يتواصـــل نمو قوة القوة المشـــتركة باطراد. ويشـــجعني نشـــر الكتيبة الثامنة من الجيش التشـــادي في بداية آذار/مارس 2021، الذي يُتوقع أن يعزز المكاسب التي حققتها القوة. ولئن كانت القوة تصبح قادرة على تنفيذ العمليات بصورة متزايدة، فهي لا تزال تفتقر إلى الوسائل المالية واللوجستية اللازمة لكي تصبح مستقلة ذاتيا. ولذلك، ستعتمد استدامة القوة على موارد كافية وقابلة للتنبؤ بها. وأكرر دعوتي إلى إيجاد حل أكثر شـــمولا يكفل التمويل القابل للتنبؤ به لعمليات القوة.

53 - وأقر بأهمية عملية بارخان في المساهمة في إضعاف الجماعات المتطرفة العنيفة والسماح للقوة المشتركة والجيوش الوطنية باكتساب القوة. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالقدرة العملياتية الكاملة لقوة تاكوبا. وألاحظ أيضا الالتزام المتزايد للمجتمع الدولي ودول المنطقة بمكافحة الإرهاب، وهو ما تجلى في مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية الذي عقد في انجامينا. وأكرر تأكيد الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز القوة المشتركة ومواصلة جهود تحقيق الاستقرار في مالي وتنسيق جميع المبادرات في هذا الصدد.

54 - وأود أن أعرب عن امتناني العميق لممثلي الخاص لمالي المنتهية ولايته، محمد صـــالح النظيف، ولجميع الزملاء في البعثة المتكاملة، الذين لا يدخرون جهدا لضـــمان أن تقدم البعثة المتكاملة الدعم للقوة المشـتركة كلما طُلب منها ذلك. غير أن الدعم التشـغيلي واللوجسـتي المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة ، ولا ســـيما في إطار الآلية الثلاثية الممولة من الاتحاد الأوروبي، لا يزال يواجه تحديات تعوق تنفيذ ولاية البعثة في هذا الصـــدد. وتبرز هذه الصـــعوبات التحديات التي تواجه نموذج الدعم القائم. وأبرز بعض الشـركاء، في معرض تأكيد نداء دول المجموعة الخماسـية، أن حجم وطبيعة التحديات المسـتمرة في تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوة لم يسبق لهما مثيل وهما يبرران من ثم اتباع نهج جديد، يستند بالكامل إلى الالتزام السياسي والمالي لمجلس الأمن والشركاء الإقليميين.

55 - وأثني على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية وجميع الشركاء على جهودهم الدؤوبة للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الســاحل. ولكن، يســاورني قلق خاص إزاء اســتمرار تدهور الحالة. ويجب أن نعزز شــراكاتنا وأن نضــاعف جهودنا دعما لشــعوب وحكومات الدول الأعضــاء في المجموعة الخماســية. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضــا لمنع الامتداد المحتمل للأزمة، إذ إن التقارير تفيد بأن الجماعات الإرهابية تسـعى إلى توسـيع مناطق نفوذها خارج منطقة السـاحل. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاسـتعداد لمواصـــلة دعم جهود المجموعة الخماســية، بما في ذلك من خلال دعم بناء القدرات في مجالات مثل منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، وإدارة أمن الحدود، وأمن الفضـــــاء الإلكتروني وحماية الأهداف المعرضة للخطر.

56 - وأحيي الالتزام المتجدد الذي قطعه رؤساء دول المجموعة الخماسية وشركاؤهم في مؤتمر القمة الذي عقدوه في انجامينا بمبدأ أن الامتثال لمبادئ بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لا يزال شرطا أساسيا في مكافحة الإرهاب وينبغي أن يكون الأسـاس لحماية المدنيين. بيد أن اسـتمرار انتهاكات حقوق الإنسـان التي يزعم أن قوات الأمن ترتكبها أثناء مكافحة الإرهاب يثير قلقا بالغا. وفي هذا الســـياق، فيما يتعلق بالادعاءات الخطيرة بارتكاب أفراد الكتيبة التشـادية الثامنة التابعة للقوة المنتشـرة في النيجر أعمال عنف جنســي في أواخر آذار/مارس، حســبما أفادت التقارير، فإنني أرحب برد الفعل الســريع للقوة وســلطات تشــاد والنيجر والتزامها بالتحقيق في الادعاءات ومقاضـاة الفاعلين. وتشـهد هذه الحالات كذلك على التقدم الذي أحرزته القوة في تنفيذ إطار امتثال حقوق الإنســان والقانون الدولي الإنســاني. ومن الضــروري أن يحصــل ضــحايا هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن على العدالة التي يستحقونها.

57 - وأشـدد على الحاجة إلى تعزيز الثقة بين المدنيين والقوات المسـلحة وأرحب بجهود البعثة المتكاملة ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان في الدعوة إلى إشـراك المزيد من النسـاء في تشـكيل القوات. ويعزز وجود النسـاء في صـفوف القوات العسـكرية والشـرطة اسـتراتيجيات التواصـل مع المجتمعات المحلية ويسـهم بشكل إيجابي في حماية المدنيين التي تتسم بأهمية أساسية لتحقيق المهمة. ولذلك، يجب تعزيز التنسيق بين العدالة المدنية والعسكرية وفقا للقانون الدولي.

58 - وبشكل عام، يشهد الوضـع الإنساني في منطقة الساحل تدهوراً كبيراً وسريعاً بسبب تصـاعد النزاع، وتزايد انعدام الأمن الغذائي والتأثير الاقتصـــادي لجائحة كوفيد-19، مما يدفع الاحتياجات الإنســـانية إلى مستويات غير مسبوقة. ومنطقة الساحل هي واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضا للكوارث وهي بقعة ساخنة فيما يتعلق بتغير المناخ. وبالنســبة إلى منطقة الســاحل، لا يمثل تغير المناخ مصــدرا من مصـــادر القلق في المستقبل، بل هو واقع يومي. وتؤثر أنماط الطقس والجفاف والفيضـانات وتدهور الأراضـي التي لا يمكن

التنبؤ بها تأثيرا شـديدا على سـبل العيش الهشـة في مناطق الريف والرعي، مما يؤجج العنف القبائلي ويجبر الناس على الفرار من ديارهم.

59 - وأخيرا، أرحب بالالتزامات المتزايدة في إطار الائتلاف من أجل السـاحل، الذي يهدف إلى التمكين من اتخاذ إجراءات متسقة على الصـعيد الإقليمي، تشـمل جميع الجهات الفاعلة المعنية في منطقة السـاحل، سـواء فيما يتعلق بمسـائل الأمن، أم السـياسـة أم التنمية. وأكرر التأكيد على أهمية توفير اسـتجابة جماعية وموحدة للأزمة في منطقة السـاحل. وألاحظ الاعتراف المتزايد بالتحول من نهج يركز على الأمن إلى نهج يشـمل التنمية بالتوازي مع الجهود الأمنية. وثمة حاجة إلى أن تقوم جميع الجهات الفاعلة بزيادة التمويل والدعم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مجالات التنمية، وتقديم الخدمات والحوكمة.